

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ التسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ التسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترتيب الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ التسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترتيب الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترتيب الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترتيب الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترتيب الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الأنعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترتيب الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ التسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ التسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الإلتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفهيم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) إذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البردوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصصه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.

(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
- ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
- ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
- د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).

(٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد اليزدي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالخصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الادلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بترد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للخصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للخصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

الاصوليون من الحنفية أستخلصوا من المسائل الفقهية المتنوعة المأثورة عن
الائمة المجتهدين قواعد وضوابط أصولية تخضع لهذه الفروع^(١). ويرجع تحليل
المسائل الفقهية في مذهب أبي حنيفة وتحليلها تحليلاً علمياً إلى هذه الطريقة.

٣- منهج المتأخرين

يعتبر هذا المنهج الثالث توفيقاً بين الاولين وذلك باستخدام العقل والمنطق
في تحليل قواعد أصول الفقه من جهة، وتطبيقها على المسائل الفقهية من جهة
أخرى^(٢).

وقد قدمت هذه الطريقة الجديدة لأصول الفقه فوائد مهمة حين جعلت من
الفروع الفقهية مادة لتطبيق قواعده عليها فزادت التطبيقات الفقهية التي تنطبق

الفقهاء الحنفية أن أبا حنيفة (رحمه الله) قد أوجب الزكاة في جميع ما تنبت الأرض مهما كان
صنفه أو قدره أخذاً بعموم قوله تعالى ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ سورة الانعام، ولم يعمل
بحديث (ليس فيما دون خمسة أو سق صنفه) استنتجوا من هذا التطبيق الفقهي الفرعي وما
يمثله: أن عام الكتاب لا يخصص بحديث احادي لان دلالة عام القرآن على مدلوله
قطعية، ولأن القرآن قطعي الثبوت والحديث الاحادي ظني الثبوت، والدليل القطعي ثبوتاً أو دلالة
لا يجوز ان يخصص بدليل ظني لعدم قيام التعارض بينهما بسبب عدم التكافؤ.
(١) ومن اهم المؤلفات على هذه الطريقة:

- أ. كتاب الأصول لأبي أحمد بن علي المعروف بالجصاص، (ت ٣٧٠هـ).
 - ب. تفويم الأدلة لأبي زيد عبيد الله الدبوسي، (ت ٤٣٠هـ).
 - ج. الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد الزيدوي (ت ٤٨٣هـ)، مع شرحه (كشف
الاسرار) لعبد العزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ).
 - د. وكتاب المنار للحافظ النسفي (ت ٧٩٠هـ).
- (٢) ومن المؤلفات التي تجمع بين القواعد الأصولية والتطبيقات الفقهية كتاب تخريج الفروع على
الأصول لشهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني الذي يعتبر بحق محاولة جادة وأنموذجاً رائعاً
لمخطط يرسم علاقة الفروع والجزئيات من أحكام الفقه بأصولها وضوابطها من القواعد
والكليات، ورد الجزئيات إلى الكليات، ولم يرد الزنجاني أن يكون كتابه هذا مؤلفاً في أصول
الفقه أو مصنفاً في القواعد أو الفروع، وإنما حاول أن يكون كتاباً يجمع بين الأصول والفروع
في مسلك متميز يبتغي معرفة بناء فروع الأحكام على أصولها وذلك بربد الجزئيات إلى
الكليات، وعلى سبيل المثل يقول في ص ١٧٥-١٧٦ أن تخصيص عموم الكتاب بالقياس جائز
عند الشافعي لأن القياس دليل شرعي يجوز التخصيص به قياساً على خبر الواحد، لأن في هذا
التخصيص عملاً بالدليلين وفي عدمه عملاً بأحدهما وتعطيلاً للآخر، وذهب الحنفية إلى انكار
ذلك لأن التخصيص بمثابة النسخ والكتاب لا ينسخ بالقياس ويتفرع عن هذا الأصل ان مباح
الدم (كمن يرتكب قتلاً موجباً للقيصاص) اذا التجأ إلى الحرم في مكة المكرمة لا يعصمه
الالتجاء عند الشافعي قياساً على الاعتداء على ما دون النفس الموجب للقيصاص بالإتساق، أو
قياساً على حالة ارتكاب الجريمة داخل الحرم وعند الحنفية يعصمه عملاً بعموم قوله تعالى
﴿ومن دخله كان آمناً﴾، سورة آل عمران ٩٧، لأن القياس لا يخصمه.

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

أصول الفقه

في نسبجه الجديد

الدكتور

مصطفى إبراهيم الزلمي
الأستاذ المتمرس في كلية الحقوق

جامعة النهرين

(١-٢)

الجزء الأول

طبعة عاشرة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف